نشرة صندوق النقد الدولي

متجر تونسي لبيع السجاد. الإصلاحات الهيكلية مطلوبة لبدء انطلاقة النمو وخلق الوظائف في الشرق الأوسط (الصورة: Terry Harris/Stock Connection USA /Newscom)

الاجتماعات السنوية

الشرق الأوسط يحتاج إلى النمو لخلق الوظائف ورفع الدخول

١٨ أكتوبر ٢٠١٣

- النمو في الشرق الأوسط ليس مرتفعا بما يكفي لتخفيض البطالة ورفع الدخول
- بلدان التحول العربية ينبغي أن تتجنب الدخول في دوامة من الهبوط الاقتصادي المتواصل
- ينبغي المبادرة بإجراء إصلاحات هيكلية جريئة دون تأخير حتى تبدأ انطلاقة النمو

نظرا للنمو الإقليمي الذي بلغ في عام ٢٠١٣ معدلا متوسطا أعلى بقليل من ٢%، تظل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أمام التحدي المتمثل في إدارة التوقعات الشعبية بتحسن آفاق توظيف العمالة وارتفاع الدخول.

دعا صندوق النقد الدولي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لبدء انطلاقة النمو وتحقيق أولويات السياسة الأخرى.

وقد كانت التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة محورا للمناقشات التي أجراها صناع السياسات أثناء الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٣ التي عقدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأسبوع الماضي في العاصمة واشنطن. وشارك في الاجتماعات وزراء المالية وكبار المسؤولين من مختلف البلدان الأعضاء، إلى جانب الصحفيين والأكاديميين والمدونين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، وذلك لمناقشة القضايا الحاسمة التي تواجه الاقتصاد العالمي. وقد احتلت قضايا الشرق الأوسط موقعا بارزا على جدول أعمال الاجتماعات.

وبالإضافة إلى الاجتماعات التي عُقدت مع وفود البلدان المشاركة، شارك مسؤولو الصندوق في المنتديات الإقليمية والعالمية التي تركز على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وغطت المناقشات التي قادتها السيدة كريستين لاغارد، مدير عام الصندوق، والسيدة نعمت شفيق، نائب المدير العام، والسيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط، مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك السبل الممكنة للاستفادة من الإمكانات الوفيرة التي تتمتع بها المنطقة.

الآفاق المنتظرة وأولويات السياسات

كانت السنوات الثلاثة الماضية عصيبة على **البلدان المستوردة للنفط** في المنطقة، ومنها كثير من بلدان التحول العربية. وفي هذا الخصوص، صرح السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط، للمراسلين الصحفيين أثناء جلسة إحاطة

عُقدت في واشنطن الأسبوع الماضي حول التطورات الاقتصادية في المنطقة: "أدى اقتران عدم اليقين السياسي والضغوط السياسية والصراع الإقليمي إلى مزيد من التأخر في تحقيق التعافي الاقتصادي، ومن المتوقع أن تحقق البلدان المستوردة للنفط في المنطقة معدل نمو متوسط قدره لا يتجاوز ٣% في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، وهو أدنى بكثير من معدلات النمو الضرورية لتخفيض البطالة المزمنة وتحسين مستويات المعيشة."

وحدد السيد أحمد ثلاث أولويات للسياسات في بلدان المنطقة المستوردة للنفط، وهي توفير الوظائف لتيسير استمرار التحول الاجتماعي والسياسي، وجَعْل سياسة المالية العامة أكثر عدالة وكفاءة، والشروع – دون تأخير – في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية الجريئة التي تكفل تحسين مناخ الأعمال، وإصلاح سوق العمل، ودعم جهود تحسين الحوكمة، وتعزيز العدالة.

وبالنسبة للتطورات في **بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط**، قال السيد أحمد إنه يتوقع هبوط النمو الكلي بدرجة ملحوظة هذا العام – ليصل إلى ٢% تقريبا – مدفوعا بتراجع إنتاج النفط. ويرجع هذا إلى انخفاض الطلب العالمي وانقطاع إمدادات النفط المحلية. وأضاف السيد أحمد: "من المرجح أن يرتفع النمو إلى ٤% في عام ٢٠١٤ مع تعافي الطلب العالمي وارتفاع الإنتاج النفطي في المملكة العربية السعودية والعراق وليبيا.

وصرح السيد أحمد للمراسلين بأن "حكومات البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ينبغي أن تستكشف السبل الممكنة لكبح النفقات الجارية التي يصعب التراجع عنها (الأجور والدعم) مع استهداف الاستثمارات الرأسمالية والبرامج الاجتماعية عالية الجودة." وأضاف: "وعلى رأس جدول الأعمال بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان أيضا ضرورة إجراء إصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص وتنويع الاقتصاد وخلق الوظائف."

بلدان التحول العربية

في بيئة تتسم بازدياد التوترات الاجتماعية والاقتصادية، والقلاقل الأمنية على المستوى الإقليمي، وضغوط المالية العامة، تواجه بلدان التحول العربية – مصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس واليمن – مهمة صعبة في تحقيق توقعات شعوبها المتعلقة بالوظائف والنمو.

وفي هذا السياق، اجتمعت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، بوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمناقشة القضايا الاقتصادية الملحة والاستماع إلى وجهات نظرهم واستكشاف الخيارات الممكنة للتقدم في المرحلة القادمة. وقد ناقش تقرير أصدره صندوق النقد الدولي، وقُدِّم في اجتماع وزراء مالية البلدان المعنية بشراكة دوفيل، ما يواجه بلدان التحول من تحديات اقتصادية في الوقت الراهن. كذلك أكد التقرير ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي.

وأشار تقرير الصندوق إلى أنه بالرغم من بعض مظاهر التحسن المتفرقة، فلا يزال النمو الاقتصادي مكبوحا، والاستثمار الخاص ضعيفا، والهوامش الوقائية من الاحتياطيات الخارجية وأرصدة المالية العامة تتناقص. وورد في التقرير أن " تعزيز

التماسك الاجتماعي وتجنب الدخول في دوامة من الهبوط الاقتصادي والضائقة السياسية يدعوان إلى الإسراع بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتوفير الدعم المنسق من المجتمع الدولي."

بدء انطلاقة النمو: الانتقال من القائمة المألوفة إلى الإجراءات العملية

في ندوة بعنوان بدء انطلاقة النمو المقترن بتوفير الوظائف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان التركيز على التدابير التي تستطيع الحكومات تنفيذها لإطلاق إمكانات النمو في المنطقة وتحقيق نتائج إيجابية لشعوبها.

وصرحت السيدة نعمت شفيق، نائب مدير عام صندوق النقد الدولي أثناء الندوة: "نعلم أن هناك قائمة مألوفة للإصلاحات الهيكلية، وهي تتضمن تحسين مناخ الأعمال وزيادة الشفافية والمساءلة للمؤسسات السياسية العامة، وتعزيز المهارات والحوافز لتوظيف العمالة، وإتاحة المزيد من فرص التمويل." وطرحت السيدة شفيق سؤالا على أعضاء المنصة حول كيفية انتقال البلدان من هذه القائمة المألوفة إلى الإجراءات العملية.

وفي هذا السياق قال عارف مسعود ناكفي، مؤسس مجموعة "أبراج" ورئيسها التنفيذي إن "قضية النمو وخلق الوظائف في المنطقة ليست عصية على الحل لأن في المنطقة سكانا يمكن إطلاق طاقاتهم في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. لكنهم يحتاجون إلى بيئة داعمة، وهو ما تستطيع الحكومات أن تقدمه." وعن دور الحكومة أكد السيد ناكفي أن "الحكومات ينبغي أن تهتم بالحوكمة وليس بممارسة الأعمال."

وأيد هذا الرأي الدكتور راجي أسعد، أستاذ التخطيط والشؤون العامة في جامعة منيسوتا، وقال إن "رجال السياسة ينبغي أن يعيدوا تعريف القطاع الخاص ويدركوا أن التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يصب في صالحهم السياسي"، مضيفا أن "بيئة الأعمال الداعمة تبدأ بالإصلاحات التنظيمية ليس فقط بالنسبة للشركات الكبيرة وإنما للأعمال الصغيرة أيضا."

كذلك ناقش المشاركون في الندوة أهمية إصلاحات التعليم في إطار تجديد المهارات في أسواق العمل في المنطقة. وفي هذا الصدد قال السيد ناكفي: "ما نراه الآن في العالم العربي هو انهيار في النظام التعليمي". وأيد هذا الرأي السيد ولد التاه – وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية في موريتانيا – مشيرا إلى أن نتاج النظام التعليمي لا يتوافق مع احتياجات القطاع الخاص وأن على الحكومات أن تعمل مع مجتمع الأعمال والمجتمع المدني والشركاء الماليين لمعالجة هذه القضية.

وقال الدكتور أسعد: "نحتاج إلى إزالة التشوهات التي تنشئها الحكومة باعتبارها صاحب عمل"، مضيفا أن "الحكومات تسيء توزيع العمالة على وظائف عامة غالبا ما تكون غير منتجة وتجعل المواطنين يستثمرون في المهارات الخاطئة، فيحصلون على مؤهلات تناسب الوظائف الحكومية ولكنها لا تناسب وظائف القطاع الخاص."

وشدد السيد المنصف السيد المنصف شيخ روحو، نائب رئيس اللجنة المالية في المجلس الوطني التأسيسي التونسي، على دور الابتكار في النمو فقال إن "الأفكار الجيدة لا تبحث عن المال أبدا، إنما المال هو الذي يطارد الأفكار الجيدة." وأكد أن "المنطقة لا تفتقر إلى الموارد المالية، لكن الرابطة بين التمويل والابتكار لا تزال مفقودة."

وقد أثارت الندوة اهتمام الحضور فتوالت المداخلات من جمهور الحاضرين الذين شددوا على أهمية الحوكمة الرشيدة، والتكامل الإقليمي للاستفادة من "السوق العربية الضخمة"، والدور الرئيسي الذي يساهم به مستثمرو القطاع الخاص، بمن فيهم العرب المقيمون في الخارج.

روابط ذات صلة:

الاجتماعات السنوية
جلسة الإحاطة للإعلام بشأن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
الندوة المخصصة للشرق الأوسط
نظرة استشرافية على الشرق الأوسط
الاقتصاد السياسي لمرحلة التحول
إصلاح الدعم
شراكة دوفيل
حوار مع الشباب